

المبسوط في فقه الإمامية

[106] يقبض ما في يده ليبقى حقه في ذمة المكاتب، وذمة المكاتب موجودة بعد

الاقباض، فلهذا تعلق حقه بها. فإذا تقرر هذا فمن قال القبض لا يصح كما لو دفع إلى القابض بغير إذن الاذن فينظر فيه، فإن كان مع المكاتب مال يدفع إلى الاذن بقدر ما دفع إلى القابض فعل وعتق كله، لانه قد أدى جميع مال الكتابة، وإن لم يكن معه شئ غير الذي قبضه القابض، كان المقبوض منه للقابض والاذن نصفين، ويكون ما بقي من مال الكتابة لهما عليه، فإن أداه عتق، وإن عجز فسحا عليه الكتابة ورق. هذا إذا قيل لا يصح القبض، ومتى قيل يصح القبض عتق نصيب القابض، لانه قبض جميع ماله من الكتابة قبضا صحيحا، ويكون له الولاء على قدر ما عتق منه وأما نصيب الاذن فهو على الكتابة، يقوم على القابض، لان العتق بسبب كان منه. وهل يقوم عليه نصيب الاذن في الحال أو عند العجز عن الاداء؟ على ما مضى من القولين: أحدهما يقوم في الحال نظرا للعبد، والثاني يؤخر التقويم نظرا للاذن لانه يرجو أن يحصل له ماله من مال الكتابة، ويستفيد الولاء عليه. فمن قال يقوم في الحال قال قوم وهو مكاتب، ويتضمن هذا انفساخ الكتابة، و عود المكاتب إلى الرق، والعتق بعده ويكون ولاء كله للقابض، فإن كان في يده مال فهو للاذن، لانه عاد رقيقا، ولا شئ للقابض، لانه قد استوفى حقه، فإن كان في يده أكثر مما قبض القابض أخذ الاذن منه بقدر ما قبض القابض، وكان الفضل بين الاذن والمكاتب، لان نصفه حر ونصفه عبد، ومن قال يؤخر تقويمه قال لم يخل من ثلاثة أحوال إما أن يؤدي أو يعجز أو يموت؛ فإن أدى عتق، وكان الفاضل في يده له، ويكون ولاؤه بينهما. وإن عجز قومناه على القابض متى ظهر عجزه سواء فسخ سيده أو لم يفسخ، فإذا قومناه وهو مكاتب زالت الكتابة بالتقويم، وعاد رقيقا، ثم عتق كله على القابض فيكون الولاء كله له، فإن كان في يد المكاتب مال كان للاذن نصفه، والباقي للمكاتب لانه مال اكتسبه. ونصفه حر ونصفه مكاتب.